

التصدي للتحديات الماثلة أمام عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق (٢٠١١-٢٠٢٠): حصيلة المؤتمر الثاني الرفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق - أن الأوان لتحقيق النتائج

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون،

بعد النظر في التقرير بشأن التصدي للتحديات الماثلة أمام عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق (٢٠١١-٢٠٢٠): حصيلة المؤتمر العالمي الثاني الرفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق - أن الأوان لتحقيق النتائج،^١

وإذ تسلم بأن الإصابات الناجمة عن حوادث المرور تمثل إحدى مشكلات الصحة العمومية وسبباً رئيسياً للوفاة والإصابة في شتى أنحاء العالم، وأن تكاليفها الواقعة على الصحة العمومية وتكاليفها الاجتماعية الاقتصادية تُعد مرتفعة؛

وإذ تذكر بالقرار ج ص ع ٥٧-١٠ (٢٠٠٤) بشأن السلامة على الطرق والصحة، الذي قبل دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة الصحة العالمية إلى أن تؤدي داخل منظومة الأمم المتحدة دور منسق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق؛ والقرار ج ص ع ٦٠-٢٢ (٢٠٠٧) بشأن النظم الصحية: نُظم رعاية الطوارئ؛

وإذ ترحب بالإعلان عن عقد العمل من أجل السلامة على الطرق (في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤/٢٥٥ (٢٠١٠) بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم)، وبتكرار الجمعية العامة دعوتها الموجهة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاضطلاع بدور ريادي في تنفيذ أنشطة عقد العمل في القرار ٦٨/٢٦٩ (٢٠١٤)؛

وإذ تشيد بعمل أمانة المنظمة في تنسيق المبادرات العالمية بشأن السلامة على الطرق من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، وفي توفير أعمال الأمانة لعقد العمل، وفي قيادة الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي وزيادة القدرات وتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء؛

وإذ تسلم أيضاً بأنه يلزم اتباع نهج متعدد القطاعات ومشارك بين القطاعات من أجل الحد من عبء الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور، وأن التدخلات المستندة بالبيانات موجودة بالفعل؛ وأن قطاع الصحة ينبغي أن يضطلع بدور كبير في تحسين سلوكيات مستخدمي الطرق، وتعزيز الصحة، والتواصل والتوعية بشأن التدابير الوقائية وجمع البيانات والاستجابة في أعقاب الحوادث؛ وأن نهج النظام المأمون^١ يشمل عدة قطاعات أخرى معنية بنظم سلامة المركبات، والإنفاذ، والبنى التحتية للطرق، والتوعية والإدارة في مجال السلامة على الطرق؛

وإذ تعيد التأكيد على أن مسؤولية تهيئة الظروف وتقديم الخدمات الأساسية من أجل معالجة مسألة السلامة على الطرق، تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات؛ وإذ تسلم مع ذلك بأن هناك مسؤولية مشتركة تقضي بالتقدم في سبيل تحقيق عالم خال من الوفيات والإصابات الخطيرة الناجمة عن حوادث الطرق، وأن معالجة مسألة السلامة على الطرق تتطلب التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الفنية، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام؛

وإذ ترحب بالعدد الكبير من الأنشطة التي تُجرى منذ عام ٢٠٠٤ والتي أسهمت في الحد من عدد الوفيات والإصابات الخطيرة الناجمة عن حوادث المرور، ولاسيما الأنشطة التالية: نشر عدة أدلة تتوجه إلى صانعي القرار والممارسين؛ النشر الدوري للقرارات عن وضع السلامة على الطرق في العالم؛ إعلان عقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠؛ الاحتفال ثلاث مرات بأسبوع الأمم المتحدة بشأن السلامة على الطرق؛ حصيلة المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق (موسكو، ٢٠٠٩)؛ إدراج الغايتين ٦-٣ و ١١-٢ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وحصيلة المؤتمر العالمي الثاني الرفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق (برازيليا، في ١٨-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)،

١- **تؤيد إعلان برازيليا بشأن السلامة على الطرق وهو الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الثاني الرفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق؛**

٢- **ترى أنه ينبغي لجميع القطاعات، بما فيها قطاع الصحة العمومية، تكثيف جهودها المبذولة لتحقيق الغايات الدولية الخاصة بالسلامة على الطرق والمحددة في إطار عقد العمل وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتسريع وتيرة أنشطتها التي تشمل جمع البيانات الملائمة عن الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور من جانب الدول الأعضاء ضمن الهياكل القائمة لاستخدامها في مجالي الوقاية والتوعية، وتعزيز نظم رعاية الطوارئ والبنى التحتية للاستجابة (بما في ذلك رعاية المصابين بالرضوح السابقة لدخول المستشفى والمعتمدة على المرافق)، وتوفير الدعم الشامل للضحايا وأسرتهم وخدمات دعم إعادة التأهيل لضحايا الإصابات الناجمة عن تصادمات حوادث المرور؛**

٣- **تحث الدول الأعضاء^١ على ما يلي:**

(١) تنفيذ إعلان برازيليا بشأن السلامة على الطرق؛

(٢) تجديد التزامها بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠ وتنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠؛

١ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

- (٣) العمل بناءً على نتائج التقارير العالمية للمنظمة عن حالة السلامة على الطرق واستنتاجات المنظمة وتوصياتها؛
- (٤) وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية وخطط عمل مناسبة تولي عناية خاصة لمستخدمي الطرق المعرضين للحوادث بالتركيز الخاص على الأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وتتاح لها الموارد المناسبة، إن لم يسبق لها الاضطلاع بذلك؛
- (٥) اعتماد وإنفاذ القوانين المتعلقة بعوامل الخطر الرئيسية، بما فيها السرعة والقيادة تحت تأثير الكحول، وعدم استخدام خوذات الدراجات النارية وأحزمة المقاعد وأحزمة أمان الأطفال، والنظر في تنفيذ التشريعات الملائمة والفعالة والمسددة بالبيانات بشأن عوامل الخطر الأخرى المرتبطة بالقيادة الساهية أو الضعيفة؛
- (٦) تحسين جودة البيانات عن السلامة على الطرق من خلال تعزيز الجهود لجمع البيانات الملائمة والموثوقة والقابلة للمقارنة من أجل الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور وتدابيرها العلاجي، بما يشمل أثر تصادمات حوادث المرور على الصحة والتنمية والآثار الاقتصادية ومردودية التدخلات؛
- (٧) تخصيص رقم وطني وحيد للطوارئ وتحسين برامج تدريب المهنيين في قطاع الصحة على الوقاية وطب الطوارئ فيما يتعلق بتصادمات حوادث المرور وحالات الإصابة بالرضوح الناجمة عن تلك الحوادث؛

٤- تطلب من المدير العام ما يلي:

- (١) أن يواصل تيسير عملية شفافة ومستدامة قائمة على المشاركة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، من أجل مساعدة البلدان المهتمة على وضع غايات عالمية اختيارية للأداء بشأن عوامل الخطر الرئيسية وآليات تقديم الخدمات، من أجل الحد من الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور، بمشاركة الدول الأعضاء التامة وبالتعاون مع المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (بما فيها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة)، عبر الآليات الراهنة، (بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق)، في سياق العملية المؤدية إلى تحديد واستخدام المؤشرات الخاصة بالغايات المتعلقة بالسلامة على الطرق في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠؛
- (٢) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات والممارسات المسندة بالبيانات لتحسين السلامة على الطرق وتخفيف وطأة الإصابات الناجمة عن حوادث المرور والحد من عددها تمشياً مع الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- (٣) تقديم الدعم التقني لتعزيز خدمات الرعاية السابقة لدخول المستشفى، بما في ذلك خدمات الطوارئ الصحية والاستجابة الفورية عقب التصادم، والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمستشفيات والإسعاف بشأن رعاية المصابين بالرضوح وإعادة التأهيل، وبناء القدرات وتحسين الإتاحة الملائمة التوقيت للرعاية الصحية المتكاملة؛

- (٤) الحفاظ على النُهج المسندة بالبيانات وتعزيزها لإذكاء الوعي لأغراض الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور وتخفيف وطأتها وتيسير مثل هذا العمل على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛
- (٥) مواصلة التعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وسائر وكالات الأمم المتحدة المعنية، في الأنشطة التي تستهدف دعم تنفيذ أهداف عقد العمل من أجل السلامة على الطرق والغايات المتعلقة بالسلامة على الطرق في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع ضمان الاتساق على صعيد المنظومة؛
- (٦) مواصلة رصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف عقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠، من خلال تقارير الحالة العالمية بشأنه؛
- (٧) تيسير تنظيم الأنشطة خلال عام ٢٠١٧ من أجل أسبوع الأمم المتحدة الرابع بشأن السلامة على الطرق، بالتعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة؛
- (٨) تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى جمعية الصحة العالمية السبعين.

الجلسة العامة الثامنة، ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٦
ج٦٩/ المحاضر الحرفية/٨

= = =